

أثر السياق التاريخي في التأويل النحوي عند أبي حيان الأندلسي

✍ آيات إسماعيل الصالح *

✍ الدكتور: محمود حسن الجاسم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب - سوريا

أدّى تقلب النظر في الأساليب العربية، وما يؤول إليه المعنى فيها إلى زيادة التفقه بلغة العرب، والتعمق في إدراك مقاصدهم في كلامهم، وديدنهم في قولهم. وأدركوا أنهم إنما يضعون اللفظ المناسب في المكان المناسب، ويختارون من عباراتهم ما يوافق المقام الذي سيقى من أجله، وتمرسوا في البحث عن المعنى تمرساً يصب في غايتهم الأساسية السامية، وهي فهم القرآن الكريم. وحاولوا نظم ما استنبطوه من تقلب أنظارهم في الكلام العربي في سلك قواعد تعين المتكلم على « انتحاء سمت كلام العرب »⁽¹⁾. ولم تكن تلك القواعد إلا تلخيصاً لتقلب العلاقات بين عناصر السياق، ورسماً للطرق التي تسلكها الجمل وهي تنقل الأغراض والمعاني من صدور المتكلمين إلى نفوس السامعين.

وقد بدأ ذلك مع مدارساتهم الأولى لكتاب الله عز وجل بغية العمل بنصّه، وإدراك مقاصد آيه، والبحث عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى استنطاق هذا النص الكريم، ويفيد في معرفة ما يؤدّيه التركيب القرآني باعتباره أعلى مراتب البيان. ومن هذه المدارس الواعية نشأت «بوادر من التوجيهات اللغوية لعكس الدلالات المعنوية ووظائف عناصر التركيب، وعلاقاتها في الآيات الكريمة»⁽²⁾. ونتيجة تلك النظرات الدقيقة الفاحصة ظهرت لديهم إشارات تنم عن حسن دقيق ودراية عميقة. وقد ظهرت الحاجة ملحة إلى وضع قواعد النحو بعد احتكاك العرب بغيرهم من الأمم لما فتحت البلدان، ومصرّت الأمصار، ودخل الناس في دين الله أفواجا واختلط العرب بغيرهم

النظام اللغوي من عدة مستويات بنيوية، صوتية وصرفية ومعجمية ونحوية (تركيبية)، تتناغم فيما بينها، ويفضي كل واحد منهم إلى الآخر، ومن تلاحم هذه المستويات، التي تشكل السياق الداخلي، ومن اتساقها وتكاملها تأتي الإبانة عن المعنى، هذا بالإضافة إلى اعتبار ما يحف بالكلام من ملابسات وظروف خارجة عنه، تؤلف بدورها ما يسمى بالمعنى المقامي أو السياق الخارجي الذي يشمل ظروف الأداء القرائن الحالية⁽³⁾. ومن تعانق هذه العناصر اللغوية وغير اللغوية ينشأ المعنى الدلالي⁽⁴⁾. ويبدو الفصل بين تلك العناصر متعذراً إلا على المستوى النظري.

السياق الخارجي: إذا ما كان المرام

هو استخلاص المعنى وتحصيله فإن هذا المبلغ لا يتأتى بالنظر، فقط، إلى السلسلة الكلامية، نحويها، وصرفيها، وصوتيها، ومعجميها، فذلك بعض المعنى، أما البعض المكمل فيكمن في تلك الحالة الخارجية التي تلقي بخيوط نورها على

من الأقوام فوق الخلل في الكلام، وبدأ اللحن في السنة العوام مما أدى إلى استنكار الغيارى على لغة الدين، وما كان جزعهم من اللحن إلا لأنه يؤدي إلى فساد المعنى. فعمدوا إلى ضبط المصحف بما عُرف بنقط الإعراب، وكانت المحاولة الأولى من أبي الأسود الدؤلي، وقد عمد إلى ذلك لأن الإعراب يصعب ضبطه على غير أصحاب السليقة الذين يتلقون اللغة صحيحة فصيحة.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير لعلمائنا بالإعراب إلا أنهم لم يغفلوا المعنى وعناصره في تحليلاتهم وتقعيد قواعدهم. بل أدركوا أن الإعراب فرع المعنى، وأن القواعد وحدها لا تصنع النحو. وإذا كان النحو يرادف قولهم علم العربية، فإنه يرمي إلى ما ترمي إليه الدراسات اللغوية فيسعى إلى فهم النص وتجليته وكشفه، ويكون ذلك بالنظر إلى المستويات اللغوية المختلفة من صوت وصرف ونحو ومعجم. إذ يتألف

1- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي. وشخصيات من يشهد الكلام ومدى مشاركتهم في الكلام.

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات الصلة باللغة، وبالسلوك اللغوي، كحالة الجو، والوضع السياسي، ومكان الكلام، وغيره.

3- أثر النص الكلامي في المشتركين.

فسياق الحال إذا، هو جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامي⁽¹¹⁾. وهذه العناصر هي المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، بالإضافة إلى الظواهر الاجتماعية والتاريخية والنفسية والسياسية وغيرها.

وإذا كانت الدراسات الحديثة قد نظرت إلى السياق الخارجي، وحددت عناصره، وبيّنت وظائفه، فإن ما نجده في تضاعيف الثقافة العربية التي اهتمت بالمعنى سواء اللغوية منها أو البلاغية، أو الأصولية من أبحاث وتنظيرات قد فاق تلك الدراسات⁽¹²⁾. إذ تنبه علماء العربية إلى أهمية العناصر غير اللفظية

للكلام، فتغلغل في أجزائه، وتنساب في حناياها وتترابط معه ترابطاً فريداً، تعطيه معنى خاصاً لا يكون إلا في ظل ذلك النور، وضمن تلك الحالة. وهذه المعطيات الخارجية هي ما يدعى بـسياق حال، أو السياق الخارجي، أو سياق لوقف، أي: هي جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامي⁽⁵⁾.

وقد تزايد الاهتمام في العصر الحديث بهذا النوع من السياق، ولا سيما في الدراسات الغربية الحديثة، إذ لمعت إشارات، من لدن ماينوفسكي⁽⁶⁾ ومن سبقه⁽⁷⁾، تحضّر على دراسة الخطاب في سياقه الفعلي، واعتبار المواقف التي تكون فيها الكلام، فلم تلبث تلك الإشارات أن تبلورت على شكل نظرية أقام دعائمها فيرث، بعد أن استند لها الدراسات السابقة⁽⁸⁾.

وقد اعتبر (فيرث) سياق الحال جزءاً من أدوات عالم اللغة، تماماً مثل النماذج القواعدية التي يستخدمها⁽⁹⁾. لذا عناصر سياق الحال عنده فهي⁽¹⁰⁾:



عرّف علم التفسير: «التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمّل عليها، وتتمّات لذلك.... وقلنا تتمّات لذلك: هو معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضّح بعض ما انبهم في القرآن، ونحو ذلك»⁽¹⁴⁾.

وكأننا بهذا التعريف نقف عند مراحل تحليل النصّ، والمفسّر خلال عملية التحليل يتحسّس المعاني النحوية والصرفية والصوتية فإذا ما خبرها وعرفها أخذ يتلمّس السحابة التي أظلت تلك المعاني فأمطرتها معنى خاصاً. ويحاول الوقوف على سبب نزول الآيات، أو الأحداث والوقائع التي صاحبته. ويبين ناسخها ومنسوخها، ليبتعد عن الغلط الفاحش والتأويلات المكروهة.

السياق التاريخي والتأويل النحوي:

ستعرّف في هذا البحث على أثر جزء من السياق الخارجي وهو السياق

في صياغة المعنى وتشكله، وعرفوا أنّهم في إهمالهم لها يضعون الكلام في دوامة اللبس والألغاز.

وإننا لنلمح ذلك من أوّل تعريف وصل إلينا لها حين قيل: إنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم⁽¹³⁾. ولما كانت اللغة أصواتاً يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم فإنّ تحليل هذه الأغراض لا يتأتّى إلاّ بوضع الكلام في السياقات التي قيل فيها، واستحضار المقامات التي استدعته.

وما كان هذا ليخفى على علماء العربية ولاسيما المشتغلين منهم في النصّ القرآني، إذ أدركوا أنّه لا يجوز الاعتماد فقط بالسلسلة الكلامية دون اعتبار الموقف الذي شكّلت فيه.

وقد يتضح الاهتمام بسياق الحال عند المفسّرين إذا ما أوردنا ما قالوه في حدّ علم التفسير، وسيكون الاختيار هنا لتعريف أبي حيان في مقدّمة تفسيره لنعرف قيمة هذا السياق عنده، نحويّاً ومفسّراً. يقول في مقدّمة كتابه حين

يُسأل أو يُستفتى فيأتيه جواب من ربه يرضيه، أو حيث الحوادث الجسام تتوالى فيواكبها نزول القرآن نجومًا. والمفسر في محاولته الغوص في المعنى يستحضر الأجواء النفسية التي حفت بالوحي، ويستجلب السياقات التاريخية والثقافية التي نزل فيها القرآن علّه ينتزع بهذه الإشارات الخارجية لآلئ معنى تغنيه في بحثه، وتوصله إلى مرامه في فهم معاني الآي. ولاسيما أنّ منها لما يتوقف عليه معنى الآية، فيبين مجملًا، أو ييسط موجزًا، أو يُظهر ما جنّ معناه وخفي فيه المراد⁽¹⁸⁾. وأنّ منها لما يُكتفى به في التفسير، فيكون مبتدأ المعنى ومنتهاه. وأنّ منها لما يعين المفسر على طلب الأدلة التي بها تأويل الآية، أو يأخذ بيده إلى تلمس بلاغة الكلام الإلهي عندما يدرك ببصيرته أنّه ربّما استجلب المقام مقالًا، وأنّ المقال يتباين بتباين المقام⁽¹⁹⁾.

وربّما رأينا أبا حيان يبحث عن سبب النزول أو ينقل عن غيره ما اعتقد أنّه صحيحًا منه فيؤول التركيب في الآية

التاريخي المتمثل في أسباب النزول والحوادث التاريخية في التأويل النحوي عند أبي حيان الأندلسي، وستكون البداية من أسباب النزول.

أولاً- أسباب النزول: يقسم القرآن الكريم من حيث النزول إلى قسمين: قسم أنزله الله تعالى ابتداء غير مرتبط بسبب من الأسباب، لهداية العباد إلى الحق. وهو كبير لا يحتاج إلى بيان. وقسم نزل مرتبطًا بسبب من الأسباب الخاصة⁽¹⁵⁾. وهذا ممّا اشترط في المفسر معرفته ليتمكن من ممارسة نشاط تفسير القرآن⁽¹⁶⁾. واصطلحوا عليه اسم أسباب النزول.

وسبب النزول: «هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه أو مبيّنة لحكمه أيام وقوعه، والمعنى: أنّه حادثة وقعت في زمن النبي، أو سؤال وجه إليه، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى بيان لما يتصل بتلك الحادثة أو بجواب هذا السؤال»⁽¹⁷⁾.

والمفسر حين يُقبل على مادّة الكتاب العزيز تنقله الروايات التي ثقفها إلى ذلك العصر، عصر التنزيل، حيث الرسول^ﷺ

المضارع على الماضي يوقف الإفتاء على أولئك الصحابة الذين سألوا النبي الأعظم ﷺ، ويحصر الجواب في الزمن الماضي، في حين أن البيان الإلهي قد استعمل الفعل المضارع لغاية معنوية، وهي الإفادة بأن الذي يتلى الآن هو بلاغ للمستفتين في كل العصور، وليس المعنى أنه إفتاء للناس بأعيانهم، أو أنه يختص بزمن بعينه.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽²⁴⁾ يورد أبو حيان في مفتاح تفسيره لهذه الآية روايتين في سبب نزولها، أما الأولى: فهي أنها نزلت في جميع الكفار⁽²⁵⁾. وهو ما وافقه أبو حيان. وأما الثانية فما قاله ابن عباس ومقاتل من أن الآية نزلت في اليهود، وذلك حين قالوا: هذا الذي تأتينا به يا محمد لا يشبه الوحي وإنما لفي شك منه⁽²⁶⁾. وعلى ما جاء في أقوالهم يتبين أنهم قد ارتابوا حقيقة، وأنه قد حاك الشك في نفوسهم

تأويلاً يتوافق مع المعنى المستفاد من هذا المعطى التاريخي. انظر إليه كيف يحمل زمن الفعل على زمن آخر في قوله تعالى: ﴿وَدَسْتَفْتُونَا فِي الْنِسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾⁽²⁰⁾ اعتماداً على ما عرفه من سبب النزول. إذ قيل عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن الناس لما نزل عليهم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْنِسَاءِ مَثْنَىٰ وَتِلْكَ وَرُبَعٌ﴾⁽²¹⁾ سألوا النبي ﷺ عن النساء فنزلت إجابة عن سؤال القوم الذين أرادوا معرفة أحكام النساء⁽²²⁾. لذا فإن أبا حيان يقرر حمل الزمن في الفعل المضارع (يفتيكم) على الماضي (أفتاكم) لأن الإفتاء قد سبق⁽²³⁾. وكان المعنى عنده: الله أفتاكم فيما سألتكم عنه من أمر النساء. وأبو حيان في هذا المقام يعتبر سبب النزول الذي عرفه، ويضعه في ذهنه وهو يفسر الآية ويحللها تحليلاً نحوياً فيظهر هذا في تأويله الفعل المضارع وحمله على الماضي. إلا أن هذا التأويل يحمل الفعل

دلائل خارجيّة. فسبب النزول يشير إلى وقوع الشكّ منهم وأثمّهم لما ارتابوا لم يداروا ذلك وأظهروه للرسول ﷺ على ما سمعوه في هذا القرآن من بديع قول، وعجيب نظم، ودقيق معنى، مما لا يخفى إلّا على جاهل قد خفّ عقله، وغشي نور قلبه، فجاءهم الخطاب يحمل في طياته توبيخاً لهم واستخفافاً بعقولهم فاستعمل في الآية (إن) بدلاً من (إذا)، وكأنّ ربيهم مستضعف الوقوع. وقد لا نبعد إذا قلنا: إنّ الله لما علم منهم الشكّ، وخبر ما في نفوسهم من اضطراب وتقلقل، خاطبهم بما يناسب حالتهم النفسيّة تلك فجاء بـ(إن) التي تفيد تأرجح ما بعدها بين الوقوع وعدمه.

وقد يتأرجح معنى الاستفهام بين استفهام جاء على ظاهره واستفهام خرج عن مقتضى هذا الظاهر تأرجحاً مبنيّاً على الاختلاف في سبب نزول الآية. كما في قوله تعالى: ﴿وَتَأْيِذُهُ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ

فانطلقت الستهم به. غير أنّ هذا لا يتوافق مع ما عهد من مجيء حرف الشرط (إن) في الكلام العربي، فإنّ مقامها هو عدم الجزم بوقوع ما بعدها. ولما كان ما بعدها في هذه الآية قد تأكّد حدوثه من طريق أسباب النزول، لم يجد العربون من التأويل مصرفاً فحملوا (إن) على معنى (إذا)، لأنّ ما بعد (إذا) متحقّق وقوعه، وعلى هذا يتوافق الكلام مع ما أثر من سبب نزول هذه الآية، فالرب لما عمل في قلوب الكفار، أو اليهود، عمله حرّك الستهم فكشفت سرّ قلوبهم، وقالوا ما قالوه. ولأنّ استنراء الكلام العربي يبيّن موضع مجيء كل من (إن) و(إذا)، اختار النحاة أن يحملوا (إن) على (إذا) لتوافق الآية مع ما عهد من العرب في كلامهم.

ولو حاولنا أن نتلمّس علّة هذا العنود في الخطاب الإلهي من حرف شرط متحقّق وقوع ما بعده إلى آخر متكوّن في الذي يليه فإنه لا غنى لنا، لهذا، من النظر فيما حفّ الآيات من

غير مفارق لها، وليس ثمة عدول فيه.
أما صورة هذا الاستفهام فهي الصورة
التي سألوا بها النبي ﷺ، وهي صورة قد
كوتها ولون أجزاءها المعنى الذي أفاده
سبب النزول.

وتتغير حيثيات تلك الصورة وتقلب
رأساً على عقب عند من قال بغير
سبب النزول السابق، إذ روي عن
قتادة، وابن جريج أنه قيل لعبد الله بن
أبي بن سلول: قتل بنو الخزرج، فقال:
وهل لنا من الأمر من شيء؟ يريد أن
الرأي ليس لنا، ولو كان لنا منه شيء
لسمع من رأينا ولم نخرج ولم يقتل أحد
منا⁽³²⁾. وعلى سبب النزول هذا يكون
الاستفهام في الآية قد خرج عن
مقتضى ظاهره، وعُدل به إلى معنى
الجدد، أي: ما لنا شيء من الأمر⁽³³⁾.

وفهم بعضهم معنى الاستفهام في
هذه الآية أن ليس لنا من أمر الله شيء
وأن لنا على حق في اتباع محمد⁽³⁴⁾.
أي: ليس لنا من الظفر الذي وعدنا به
محمد شيء⁽³⁵⁾ ويكون قصد الكلام على

الْحَقَّ ظَنَّ الْجَنَهِلِيَّةِ يَقُولُونَ
هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ
الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ⁽²⁷⁾، إذ يورد أبو
حيان قولاً لمكي بن أبي طالب القيسي
يذكر فيه أن المفسرين قد أجمعوا على
أن الطائفة التي قصدها الله عز وجل
هم المنافقون⁽²⁸⁾. ولكنهم اختلفوا في
معنى هذا الاستفهام اختلافاً مبنياً على
تعدد الروايات في سبب نزول هذه
الآية. فقد قيل: إن طائفة ممن يدعون
الإيمان، وهم إلى النفاق يومذاك أقرب،
قد سألوا الرسول ﷺ هل لنا معاصر
المسلمين من النصر والظهور على
العدو شيء؟ وأجيبوا بقوله تعالى:
﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ⁽²⁹⁾﴾. أي:
إن النصر والغلبة والظفر لله ولأوليائه،
قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ
أَنَا وَرُسُلِي إِنْ اللَّهُ قَوِيٌّ
عَزِيزٌ⁽³⁰⁾﴾. وقال جل وعلا: ﴿وَإِنْ
جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَلَبُونَ⁽³¹⁾﴾. وعلى
قول من قال بسبب النزول هذا يكون
الاستفهام قد جاء على صورته الحقيقية

هذا أن ثمة سوء رأي في الخروج مع محمد، وأنه لو لم يخرج لم يقتل أحد⁽³⁶⁾.

وأبو حبان، إذ يذكر هذه الآراء، يضعف الرأي القائل بأن الاستفهام محمول على معنى النفي على اختلاف في معنى هذا النفي وتأويل الكلام فيه، أما ما دفعه إلى ذلك فهو النظر في الآيات، لحاقها، إذ لو كان استفهاماً معناه النفي لما أجيئوا بقوله عز من قائل: ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾⁽³⁷⁾.

وراءك لتلاحظ أن كل سبب من أسباب النزول التي وردت في هذه الآية يضع المؤلفين من المفسرين أمام صور مختلفة للتركيب تتأطر بنغمة خاصة يحس المفسر وكأنها تهز أذنيه عندما ينظر في سبب النزول الآية، فيشعر بنبرات أصوات المنافقين تارة مستفهمة، وأخرى مستاءة، وثالثة جاحدة منكرة. فعندما قيل، مثلاً: إن الآية نزلت بسبب من سؤال المنافقين، وهم يضربون أخماساً بأسداس، ويبطنون ما لا يظهرون، تخيل المفسر أناساً يدعون الإيمان يقفون بين يدي رسول الله

يسألونه، سؤال المضطرب الشاك بنصر الله لا سؤال المؤمن الواثق بربه، وبنغمة متقلقلة خافتة، تظهر ما تخفيه قلوبهم، وما ارتسم على وجههم أعظم وأظهر.

وقد يُحذف جزء من أجزاء الآية فيركن المفسر إلى سبب النزول، يلوذ به لتقدير المحذوف وبيانه، كما جرى في تقدير جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽³⁸⁾. إذ ذكر النحاة في إعراب (لو) في هذا الآية وجهين، الوجه الأول: أنها مصدرية. والوجه الثاني: أنها قد جاءت شرطية على بابها.

أما قولهم: إنها مصدرية، فقد دفعهم إليه وجود الفعل (ود) في الآية الكريمة، وهذا الفعل كثيراً ما يرد في كلام العرب سابقاً للحرف (لو). وفي تلك المواضع يرى النحاة أن (لو) حرفاً

تقع منهم، في حين أنها قد وقعت منهم حقيقة كما اتضح من سبب النزول⁽⁴²⁾.

وقد يُحذف من الشرط أداته وفعله فيقدّران بالنظر إلى سبب نزول الآية، كما في قوله تعالى ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَئِنْ أَلَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَئِنْ أَلَّهَ رَمَى﴾⁽⁴³⁾. إذ ذكر أبو حيان أن الصحابة لما رجعوا من بدر «ذكروا مفاخرهم فيقول القائل قتلت وأسرت فنزلت»⁽⁴⁴⁾.

والزخشي، إذ ينظر، إلى الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ يقرّر أنها رابطة لجواب شرط حذفت منه الأداة وفعل الشرط. ويقدر المحذوف تقديرًا يتواءم مع سبب النزول، ويقول إن معنى الآية: «إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم لأنه هو الذي أنزل الملائكة وألقى الرعب في قلوبهم وشاء النصر والظفر وقوى قلوبكم وأذهب عنها الفزع والجزع»⁽⁴⁵⁾. فيختار في تقديره حرف الشرط (إن) لأن من الصحابة من ذكر

مصدرًا يقع مع الفعل (ودّ) في تأويل مصدر يكون مفعولاً لـ (ودّ). والمعنى في الآية الكريمة: ودّ كثير من أهل الكتاب ردكم⁽³⁹⁾.

وأما من قال بأنها شرطية، فقد احتاج إلى تقدير جواب للشرط. وهذا التقدير يلزمه النظر في سبب نزول الآية، وعلى ما يروي الواحدي عن ابن عباس فإن سبب نزولها أن نفرًا من اليهود قالوا للمسلمين بعد وقعة أحد: «لم تروا إلى ما أصابكم ولو كنتم على الحق ما هُزمت، فارجعوا إلى ديننا فهو خير لكم»⁽⁴⁰⁾. وأبو حيان إذ يلحظ سبب النزول فإن هذا الملحظ يتجلى في تقديره المحذوف في الكلام، فالمعنى عنده: «ودّ ردكم كفارًا، لو يردونكم كفارًا لسروا بذلك»⁽⁴¹⁾. وبلاستناد إلى سبب النزول أيضًا يقرّر أبو حيان رفض من رأى أن جواب الشرط هو: (لودّوا ذلك)، وأن التركيب الكلام في الآية: لو يردونكم كفارًا لودّوا ذلك. لأننا إذا قلنا إن المحذوف هو (لودّوا ذلك) فإن الكلام يؤول إلى أن الودادة لم



النزول مطية لتأويله، فإن أبا حيان اعتبر سياق المقال ليتعد عن التكلف في رأي الزمخشري.

وهكذا فإن أسباب النزول تعد من المعطيات السياقية التاريخية التي لا غنى للمفسر عن معرفتها، والتي تصله عن طريق الروايات المتواترة، فيستقل بها إلى قصة الآية، ودواعي نزولها، ليعيش جوها العام، ويتعرف على أبطالها، ويسبر ما أجته أنفسهم، فإذا ما تحقق له ذلك عاد إلى تفسيره ينقب في عمق الآية عن جوهر المعنى وحقيقته، فيبين ما كان غامضاً، ويظهر ما كان خافياً، ويقدر ما كان محذوفاً.

ثانياً - الروايات التاريخية

ولا تقتصر المعطيات التاريخية على أسباب النزول، بل ثمة جزء آخر منها يتمثل بالقصص أو الحوادث التاريخية الواردة في القرآن الكريم، والتي قد جرت في عهد النبي ﷺ، أو في ما سبقه من عصور. وتؤثر هذه الروايات في التأويل النحوي، لأن اعتبارها من لدن المفسر قد يحمله على ركوب بحر التأويل،

مفادها ومنهم من كتمها. ثم ينتقي من الأفعال فعلاً للشرط يناسب نزول الآية وهو (افتخرتم)، ليأتي تصوّره للمعنى الكلبي العميق أيضاً منسجماً تماماً مع سبب النزول، ومع ما عرف من أخبار ذكرها النبي ﷺ من أن الله قد أمد المسلمين بملائكة مسومين توازرهم في قتالهم. ولا يوافقه أبو حيان في رأيه هذا بل يرى أن الفاء عاطفة تربط بين الجمل، وأن لا داعي للوجه الذي قاله الزمخشري، وتكلف له العديد من التأويلات. ولرأيه ما يعاضده من السياق، إذ لما قال تعالى: ﴿فَاصْطَبِرُوا لِقَىٰ الْأَعْنَاقِ وَاصْطَبِرُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ (46) وقال بعدها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (47). امثل المسلمون لقوله تعالى، واطاعوا أمره، فكان امتثالهم هذا، واطاعتهم تلك، سبباً للقتل (48).

وإذا كان الزمخشري قد اعتبر سياق الحال في هذه الآية، فاتخذ من سبب



فيحمل فعلاً على فعل أو يقدر محذوفاً، أو يحكم بالزيادة على لفظ. كما يظهر اعتباره لها أيضاً في تقديره البنية العميقة للإيات، إذ يقدر ما يؤول إليه التركيب وهو يضع في ذهنه هذا الضرب من سياق الحال إن وجد في الآية.

ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾⁽⁴⁹⁾.

يحمل أبو حيان معنى الفعل (جعل) على معنى (صير) الذي يتعدى إلى مفعولين، أما المفعولان فأحدهما: القبلة، والآخر: (التي كنت عليها). وكان المعنى:

«وما صيرنا قبلتك الآن الجهة التي كنت عليها أولاً إلا لنعلم»⁽⁵⁰⁾. وذلك لأن النبي ﷺ صلى إلى الكعبة أولاً ثم إلى بيت المقدس، ثم صار يصلي إلى الكعبة⁽⁵¹⁾.

وبالاستناد إلى هذه الحادثة التاريخية يقرر أبو حيان أن في الآية تقديمًا وتأخيرًا بين مفعولي (جعل)، إذ إن قوله (التي كنت عليها) هو المفعول الأول، وعلى هذا تكون (القبلة) هي المفعول الثاني⁽⁵²⁾، لا

على ما يتبادر لنا من ترتيب نظم الكلام. ثم إن أبا حيان يستعمل لإثبات ذلك خبرته في اللغة وفهمه لدقيق معاني الكلمات فيها، فالتصيير هو الانتقال من حال إلى حال ويكون المتلبس بالحالة الأولى هو المفعول الأول، والمتلبس بالحالة الثانية هو المفعول الثاني. ألا ترى أنك تقول: جعلت الطين زخرفاً. وجعلت الجاهل عالماً⁽⁵³⁾. والمعنى إذ ذاك يصير: «وما جعلنا الكعبة التي كانت قبلة لك أولاً ثم صرفت عنها إلى بيت المقدس إلا لنعلم»⁽⁵⁴⁾.

وهو إذ يذهب إلى هذا التأويل بسبب من المعنى يخطئ غيره بسبب من المعنى أيضاً، فينسب الوهم إلى الزمخشري حين يرى أن (التي كنت عليها) هي ثاني مفعولي جعل، وأن المعنى: «وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها»⁽⁵⁵⁾. أي الكعبة. لأنه نظر إلى ترتيب الكلم في الآية ولم يضع في حسبان ما أثر عن النبي ﷺ في حادثة تحويل القبلة، ثم إنه لم ينتبه إلى دلالة الفعل (جعل).

ثمة مضافاً محذوفاً، وتأويل الكلام: وما جعلنا صرف القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم. وعلى هذا يكون المفعول الثاني هو ما تعلق به الحارّ والمجرور (لنعلم)، كما تقول: ضرب زيد للتأديب. أي: كائن وموجود للتأديب.

وقد يقع في التركيب ما يوجب القول بالحذف أو يوهم التعارض فيلجأ النحوي في إزالته وإبعاده إلى الروايات التاريخية. خذ مثلاً قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾⁽⁵⁹⁾.

تحدث هذه الآيات عن وعده تعالى لموسى عليه السلام بأن يؤتیه الشريعة بعد أن أهلك الله فرعون فلما عاد موسى من ميقات ربّه وجد قومه عاكفين على عجل صنعوه.

وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ لا يرى أبو حيان أن الضمير عائد على موسى لأنّ التعدية لا تُتصوّر في الذات⁽⁶⁰⁾، فيقرّر أن لا بدّ من حذف.

وثمة آراء يوردها أبو حيان يرى فيها أصحابها أن (التي) صفة لـ (القبلة)، وعلى هذه الأقوال يُحتمل أن يُراد بالقبلة (الكعبة) ويُحتمل أن يُراد بها بيت المقدس، فكلّ من القبلتين يصلح له الوصف بـ (التي كنت عليها)⁽⁵⁶⁾، وعليها أيضاً يكون المفعول الثاني محذوفاً يختلف تقديره باختلاف أفهام النبهين من القوم. فبتلوّن المعنى بتلوّن التقدير للمفعول المحذوف، ويتجلّى تباين الفهم، ويظهر تنوع التلقّي، فمنهم من قال إنّ المفعول المحذوف هو: (قبلة)، والمعنى: «وما جعلنا القبلة التي كنت عليها قبلة إلا لنعلم»⁽⁵⁷⁾. وكأنّه فهم أن ما رددناك يا محمد إلى قبلتك الأولى إلا لنبلو ونختبر. وهؤلاء القوم قد استندوا إلى أن النبي ﷺ قد عاد لاستقبال الكعبة، بعد أن أمر بالتوجّه إلى بيت المقدس. ومنهم من رأى أن المفعول المحذوف هو (منسوخة) وفهم المعنى أنّه: «وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخة إلا لنعلم»⁽⁵⁸⁾. وفي هذا إشارة إلى نسخ بيت المقدس قبلة والانتقال إلى الكعبة. ومنهم من رأى أن



المواعدة، كأن تقدّر: «من بعد ذهابه إلى الطور»⁽⁶²⁾، فتكون المهلة بين المواعدة والاتخاذ، وهذه المهلة هي ما بينها سورة الأعراف⁽⁶⁴⁾، إذ إنّ جملاً عديدة قد فصلت بين مواعدة موسى واتخاذ قومه العجل إلهاً، وعلى هذا يكون ابتداء الغاية عقيب ذهاب موسى إلى الطور، ويبعد في هذا التقدير توارد الحرف الذي يفيد التراخي، والآخر الذي يشير إلى الابتداء، على شيء واحد، فيزول التعارض⁽⁶⁵⁾. وهذا التقدير، كما ترى، يناسب ما جاءنا من أخبار بني إسرائيل، ويتواءم مع القصة التاريخية التي عرفنا بها القرآن الكريم. وهو كذلك تقدير يعتبر آيات أخرى في غير هذا الموضع من القرآن الكريم، فيستعين بها على سدّ الثغرات في القصة، وبيان المحذوف إن وُجد.

وقد يكون أبو حيان قد أول هنا ليتوافق ظاهر الآية مع ما عرفه وما سمع به من نبا الأولين. وربما جاء تقديره منطلقاً من المعنى، لبصيص أيضاً، في مجرى نهري، لكنه لو نظر إلى

وأقرب ما يتبادر إلى الذهن أن يكون المحذوف مصدراً من لفظ (واعدنا)، أي: «من بعد مواعته»⁽⁶¹⁾. وهذا تقدير يلحظ السياق المقالي، بله السياق المقامي للآية، فقد كان سبب اختيار هذا المصدر هو وجود الفعل (واعدنا) في الآية، فلم يبتعد أبو حيان عنه، وانتقى من المصادر ما اشتق منه الفعل (واعد). ثم إنه في الوقت نفسه تقدير يلائم قصة الآيات التي كان الحديث فيها عن وعد الله تعالى نبيه موسى.

وقد اجتمع في هذه الآية حرفان تتعارض دلالتاهما، هما: حرف الجرّ (من) الذي يفيد ابتداء الغاية، ويستدلّ منه أنّ بني إسرائيل قد اتخذوا العجل إلهاً بعيد ذهاب موسى لميقات ربه. وحرف العطف (ثم) الذي هو للتراخي ويفيد حصول اتخاذ بني إسرائيل العجل بعد مهلة من المواعدة⁽⁶¹⁾. وللخروج من هذا الإشكال لا بدّ من اللجوء إلى التناويل النحويّ بجمل أحد الحرفين على غير ظاهره، اللهم إلاّ إن قدرّت محذوفاً غير



فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ
وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ» (66).

وهل بعد كل هذا الفضل يأتي
جحود؟! لذا فقد جاء قوله عز من قائل:
(ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ) توبيخاً لهم وتعجباً من
سرعة كفرهم، وإنكاراً لفعلهم الذي ينم
عن خفة عقولهم. وكأنك تقول للرجل
أكرمه فتمرد: «إني أحسنت إليك وفعلت
كذا وكذا، ثم إنك تقصدني بالسوء
والإيذاء» (67). وعلى هذا لا تراخ ولا
تعارض مع مدلول حرف الجر (من).

ثم إنك إذا أنعمت النظر في قوله:
(مِنْ بَعْدِهِ) أدركت التعريض بقلة وفاء
هؤلاء القوم لأنهم إنما اتخذوا العجل
فور ذهاب موسى لميقات ربه على قرب
عهدهم بما أسبغ الله عليهم من الفضل،
وما أكرمهم به من عظيم فضل (68).

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ﴾
يورد أبو حيان آراء عديدة في معنى
هذه الباء، بالاستناد إلى الروايات
التاريخية التي ذكرت في غزوة أحد،
فيتعدد المعنى بتعدد تلك الآراء.

هذا المعنى من زاوية ثانية، زاوية هي
الأخرى تشرف على سياق الآية ولا
تُهمل التفاصيل لما احتاج إلى التأويل
ليُبعد ما يتبادر للناظر في الآية من
تعارض. ألم تر إلى سياق هذه الآية؟
لقد ذكر الله جلّ وعلا بعض فضله
على بني إسرائيل، وخص من نعمه
عليهم ما سبق مواعده موسى، واتخاذ
قومه العجل، حين أنجاهم من آل
فرعون يتفننون في ألوان تعذيبهم،
فاظهرهم عليهم، وحقّت كلمة الله
على الكافرين فاغرقهم، والله في هذه

الآيات يذكرهم ويقول ﴿يَبْنِي﴾
إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ
عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ
وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ
نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ
وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ
يُنصَرُونَ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ
فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ
يُدْخِلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ
نِسَاءَكُمْ فِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ
عَظِيمٌ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ



أما إن حُمِلَت الباء على معنى السبب فسيُتَحَصَّل من هذا أنَّ الغمَّ الأوَّل للصَّحابة الكرام.

والغمَّ الثاني: «متعلِّقه المشركون يوم بدر، والمعنى: أثابكم غمًّا بالغمِّ الذي أوقع على أيديكم بالكفار يوم بدر»⁽⁷⁵⁾. وعلى هذا فالباء للمعادلة.

وخلاصة القول أنَّه يتضح من هذا البحث أنَّ أبا حيان الأندلسي قد أخذ من المعطيات التاريخية التي عرفها زادا يمكنه من الغوص في معنى آيات الله، ومن ثمَّ تحليلها تحليلًا نحويًّا غير بعيد عن الملابسات التي نزلت فيها والحوادث التي صاحبته، فكانت سببًا في القول بحذف كلمة أو جملة، أو حمل أداة على أخرى، أو غير ذلك من أساليب التأويل النحوي، مثلما كانت أيضًا قاعدة استند إليها في تقديره للكلام وإعادة بنيته الأساسية التي لم يفارقها لولا ما صاحبه من ملابسات وظروف.

فيرى أبو حيان أنَّ الباء إما أن تكون للمصاحبة⁽⁷⁰⁾، أي: غمًّا مصحوبًا بغم. أو أن تكون للسبب⁽⁷¹⁾، أي: غمًّا بسبب غم. فإن كانت للمصاحبة فسيترتب على ذلك أن يكون الغمَّان للصَّحابة. واختلِف في هذين الغمَّين، فقليل: الغمَّ الأوَّل: هو ما أصابهم من الهزيمة والقتل. والغمَّ الثاني: إشراف خالد بن الوليد بخيل المشركين عليهم⁽⁷²⁾. وقيل: إنَّ الغمَّ الأوَّل قد سبَّه فرارهم الأوَّل، والثاني سبَّه فرارهم حين سمعوا أنَّ نبيهم قُتِل، وقد عبَّر الزمخشري عن هذا المعنى في صدد تفسيره لهذه الآية، بأنَّ الله قد أثابهم «غمًّا بعد غم، وغمًّا متصلًا بغم من الاغتمام بما أرجف به من قتل رسول الله، والجرح، والقتل، وظفر المشركين، وفوت الغنيمة، والنصر»⁽⁷³⁾ ويعقب أبو حيان بأنَّ الباء لا تكون بمعنى (بعد) وأنَّ تأويله هذا لبيان المعنى وتوضيحه لا تأويل لإعراب⁽⁷⁴⁾. وقد جاء رفض أبي حيان من استقراء أحوال هذه الباء ومواضعها في الكلام العربي.

الهوامش والتعليقات

- (8)- السعران، محمود: المرجع السابق، ص ص 310-311.
- (9)- بالمر، أف، آر: علم الدلالة، تر: مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، العراق: 1985، ص 63.
- (10)- السعران، محمود: المرجع السابق، ص 311.
- (11)- الموسى، نهاد: المرجع السابق، ص 124.
- (12)- حسان، تمام: المرجع السابق، ص 337.
- (13)- ابن جني: الخصائص، ج 1، المرجع السابق، ص 33.
- (14)- أبو حيان، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ج 1، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان: 1413هـ / 1993م، ص 121.
- (15)- الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فؤاد أحمد زملي، ج 1، ط 1، دار الكتاب العربي، لبنان: 1415هـ - 1995م، ص 89. وينظر: موسى، كامل، ودحروج، علي: التيان في علوم القرآن، دار بيروت المحروسة، لبنان: د.ت، ص 89. وينظر: السبت، خالد بن عثمان: قواعد التفسير جمعاً ودراسة، ج 1، دار ابن عثان، السعودية: د.ت، ص 53.
- (16)- ينظر مقدمة كتاب المباني في المعاني التي نشرها آرثر جفري، جفري، آرثر: مقدمتان في علوم القرآن، مكتبة الخانجي، مصر: 1954م، ص 174. والأصفهاني، الراغب: مقدمة
- * طالبة ماجستير في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا.
- (1)- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج 1، دار الكتاب العربي: لبنان، ص 34.
- (2)- فباوة، فخر الدين: التحليل النحوي أصوله وأذله، الشركة العالمية للنشر لو نجمان، مصر: 2002، ص 10.
- (3)- حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب: د.ت، ص 353.
- (4)- حسان، تمام: المرجع نفسه، ص 339. والجاسم محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ط 1، دار النмир للطباعة والنشر، سوريا: 2007، ص 33.
- (5)- ينظر: الموسى، نهاد: الصورة والصورورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، ط 1، دار الشروق، الأردن: 2003، ص 124. وحيدر، فريد عوض: سياق الحال في الدرس الدلالي تحليل وتطبيق، مكتبة النهضة المصرية، مصر: د.ت، ص 5. والسعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، لبنان: د.ت، ص 311.
- (6)- السعران، محمود: المرجع نفسه، ص 310.
- (7)- حيدر، فريد عوض: المرجع السابق، ص 4.

(20) - سورة النساء، الآية 127.

(21) - سورة النساء، الآية 3.

(22) - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: فتح

الباري بشرح صحيح البخاري، قرا اصله

تصحيحاً وتحقيقاً: عبد العزيز بن عبد الله بن

باز، ج 8، دار المعرفة، لبنان: ص 239، رقم

الحديث: 4576. والواحدي، أبو الحسن علي

بن أحمد النيسابوري: أسباب نزول القرآن،

تح: كمال بسيوني زغلول، ط 1، دار الكتب

العلمية، لبنان: 1411 هـ - 1991، ص 187.

والسيوطي، جلال الدين: الدرر المنثور في

التفسير بالمأثور، ج 5، ط 1، تح: عبد الله بن

عبد المحسن التريكي، مركز هجر للدراسات

والبحوث العربية والإسلامية، مصر:

1424 هـ - 2003 م، ص 63. وابن أبي حاتم، عبد

الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي: تفسير

القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله

والصحابه والتابعين، ج 4، ط 1، تحقيق: أسعد

محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز

السعودية: 1417 هـ - 1997 م، ص 1057. وابن

ياسين، حكمت بن بشير: التفسير الصحيح

موسوعة الصحيح المسبور من التفسير

بالمأثور، ج 2، دار المآثر، السعودية: 1420 هـ -

1999، ص 118.

جامع التفسير مع تفسير الفاتحة ومطالع

البقرة، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط 1، دار

الدعوة، الكويت: 1405 هـ / 1984، ص 95.

(17) - الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان

في علوم القرآن، ج 1، المرجع السابق، ص 89.

وموسى، كامل ودحروج، علي: التبيان في

علوم القرآن، المرجع السابق، ص 89 - 90.

وينظر - السبت، خالد، قواعد التفسير جمعاً

ودراسة، ج 1، المرجع السابق، ص 53.

(18) - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله:

البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، ج 1، ط 3، دار التراث،

مصر: 1404 هـ - 1984 م، ص 22. وابن

عاشور، محمد: تفسير التحرير والتنوير، ج 1،

الدار التونسية للنشر، تونس: 1984، ص 47.

والطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر: المحرر

في علوم القرآن، ط 2، مركز الدراسات

والعلوم القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي،

السعودية: 1429 هـ - 2008 م، ص 132.

(19) - ابن عاشور، محمد: تفسير التحرير

والتنوير، ج 1، المرجع السابق، ص 47. وينظر:

العك، خالد عبد الرحمن: أصول التفسير

وقواعده، ط 2، دار النفائس، لبنان: 1406 هـ -

1986 م، ص 99.

- أبي بكر: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته من السنة وآي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في التحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ج 5، ط 1، مؤسسة الرسالة، لبنان: 1427هـ - 2006م، ص 370.
- (29) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، ص 94. والزنجشري، جار الله محمود: الكشف، ج 1، المرجع السابق، ص 643.
- (30) - سورة المجادلة، الآية 21.
- (31) - سورة الصافات، الآية 173.
- (32) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، المرجع السابق، ص 94. والسيوطي، جلال الدين: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج 4، المرجع السابق، ص 80. وابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ج 1، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان: 1422هـ - 2001م، ص 528.
- (33) - ابن الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد: زاد المسير في علم التفسير، ج 1، المكتب الإسلامي، د.م. د.ت، ص 481. والقرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، المرجع السابق، ص 370.

- (23) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، المرجع السابق، ص 377.
- (24) - سورة، البقرة، الآية: 23.
- (25) - ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد: تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابة والتابعين، ج 1، المرجع السابق، ص 63. والسيوطي، جلال الدين: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج 1، المرجع السابق، ص 189.
- (26) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، المرجع السابق، ص 243.
- (27) - سورة آل عمران، الآية 154.
- (28) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، المرجع السابق، ص 94. والطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، حققه وعلّق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، ج 7، ط 2، مكتبة ابن تيمية، مصر: د.ت ص 320. والزنجشري، جار الله محمود بن عمر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 1، ط 1، نع: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، السعودية: 1418هـ - 1998م، ص 643. والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن



(41)- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 1، المرجع السابق، ص 518.

(42)- المكان نفسه.

(43)- سورة الأنفال، الآية 17.

(44)- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 4، المرجع السابق، ص 471. وينظر-

الزنجشيري، جار الله محمود: الكشاف، ج 2، المرجع السابق، ص 565.

(45)- سورة الأنفال، الآية 12.

(46)- سورة الأنفال، الآية 15.

(47)- الزنجشيري، جار الله محمود: الكشاف، ج 2،

المرجع السابق، ص 566. وينظر- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 4، المرجع السابق، ص 471.

(48)- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ج 4، المرجع السابق، ص 474.

(49)- سورة البقرة، الآية 143.

(50)- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ج 1، المرجع السابق، ص 596.

(51)- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل:

الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تح: محب الدين الخطيب، ج 2، ط 1، المكتبة السلفية، مصر: 1400هـ، ص 22. والنيسابوري، مسلم بن حجاج: صحيح مسلم، ج 2، دار الفكر، لبنان: د.ت، ص 66.

(34)- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط،

ج 3، المرجع السابق، ص 94. وابن عطية، عبد

الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير

الكتاب العزيز، ج 1، المرجع السابق، ص 528.

(35)- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام

القرآن، ج 5، المرجع السابق، ص 370.

(36)- أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط،

ج 3، المرجع السابق، ص 94.

(37)- أبو حيان، محمد بن يوسف: المرجع نفسه،

ص 95. وابن عطية، عبد الحق بن غالب:

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 1،

المرجع السابق، ص 28.

(38) سورة البقرة، الآية 109.

(39)- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط،

ج 1، المرجع السابق، ص 518.

(40)- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد

النيسابوري: أسباب نزول القرآن، رواية: بدر

الدين أبي النصر محمد بن عبد الله الأرغواني،

تح: ماهر ياسين الفحل، دار الميمان،

السعودية: 1426هـ-2005م، ص 141. وينظر-

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: العجائب

في بيان الأسباب (أسباب النزول)، تح: عبد

الحكيم محمد أنيس، ج 1، ط 1، دار ابن

الجوزي، السعودية: 1418هـ-1997م، ص 353.



- (64) - سورة الأعراف، الآيات 142 - 148.
- (65) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 1، المرجع السابق، ص 358.
- (66) - سورة، البقرة، الآية 47 - 49.
- (67) - الرازي، محمد بن ضياء الدين عمر: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج 3، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان: 1401 هـ / 1981 م، ص 79.
- (68) - ابن عاشور، محمد: التحرير والتنوير، ج 1، المرجع السابق، ص 499 - 500.
- (69) سورة آل عمران، الآية 153.
- (70) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، المرجع السابق، ص 90.
- (71) - المكان نفسه.
- (72) - المكان نفسه.
- (73) الزمخشري، جار الله محمود: الكشاف، ج 1، المرجع السابق، ص 641 - 642.
- (74) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 3، المرجع السابق، ص 90.
- (75) - المرجع نفسه، ص 91.

- (52) - أبو حيان: البحر المحيط، ج 1، المرجع السابق، ص 597. والسمين الحلبي، أحمد ابن يوسف: الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ج 2، دار القلم، سوريا: د.ت، ص 153.
- (53) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 1، المرجع السابق، ص 597.
- (54) - المكان نفسه.
- (55) - الزمخشري، جار الله محمود: الكشاف، ج 1، المرجع السابق، ص 339.
- (56) - أبو حيان: البحر المحيط، ج 1، المرجع السابق، ص 597.
- (57) - المكان نفسه.
- (58) - المكان نفسه.
- (59) - سورة البقرة، الآية 51.
- (60) - أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، ج 1، المرجع نفسه، ص 358.
- (61) - المكان نفسه.
- (62) - المكان نفسه.
- (63) - المكان نفسه.